مجلة أبعاد مجلد 13، العدد 01 (خ)، 2026
ISSN: 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

الديمقراطية والحداثة
بين سياقات الفكر ورهانات السياسة

Democracy and Modernity
Between Intellectual Contexts and Political Stakes

قازي ثاني عبد الحق * علم الاجتماع كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2- الجزائر
Kazi Tani Abdelhak
Abdelhak.kzt@gmail.com
الزاوي عمر Zaoui Omar فلسفة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2 & URSH - الجزائر
zaouimar@gmail.com

تاريخ الإرسال:11-04-2026 | تاريخ القبول: 06-06-2026 | تاريخ النشر: 10-06-2026

****

ملخص:
يُحلِّل هذا المقال العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والحداثة بوصفهما بنيتين متداخلتين في الحقل الفلسفي والسياسي، حيث تُقدَّم الحداثة كشرط إمكانٍ إبستمولوجي لتبلور الديمقراطية وتفرّع مفاهيمها المركزية، خاصة الحرية وحقوق الإنسان. ويتتبّع التحليل المسار التاريخي للديمقراطية من نموذجها اليوناني المباشر إلى صيغها التمثيلية والرقابية، كاشفًا عن الأسس التنويرية التي تؤطرها. وينتهي إلى مساءلة نقدية تكشف التوتر بين البناء النظري للحداثة وتجلياتها السياسية، مع التنبيه إلى مخاطر توظيف هذه المفاهيم ضمن آليات الهيمنة، والدعوة إلى التمييز بين المستوى الفلسفي والمستوى التاريخي.
الكلمات المفتاحية: الديمقراطية؛ الحداثة؛ الحرية؛ التنوير؛ الهيمنة.

Abstract:
This article analyzes the dialectical relationship between democracy and modernity as two intertwined structures within the philosophical and political fields, presenting modernity as an epistemological condition of possibility for the crystallization of democracy and the branching out of its core concepts, particularly liberty and human rights. The analysis traces the historical trajectory of democracy from its direct Greek model to its representative and

* الباحث المُرسل: Abdelhak.kzt@gmail.com

oversight forms, uncovering the Enlightenment foundations that frame it. It concludes with a critical questioning that reveals the tension between the theoretical construction of modernity and its political manifestations, while warning against the risks of employing these concepts within mechanisms of hegemony, and calling for a distinction between the philosophical and historical levels.

Keywords: Democracy; Modernity; Liberty; Enlightenment; Hegemony..

1. مقدمة:

نطرح في هذه الدراسة مجموعة من الإشكاليات الفكرية المرتبطة تحديدًا بعنوانين كبيرين هما الديمقراطية والحداثة. لا شك في أن مقاربة هذين المفهومين تقع في صلب الإشكالات الفلسفية والاجتماعية والسياسية التي طبعت فكر النهضة الأوروبية، مرورًا بفلسفة الأنوار وصولًا إلى القرن العشرين وما عاشته أوروبا على مختلف الأصعدة.

لقد جعلت السياقات الفكرية والتحولات السياسية، بكل رهاناتها وإكراهاتها، من الديمقراطية بوصفها مفهومًا نظريًا وشكلًا للعمل السياسي والتدبير الاجتماعي، عنوانًا محوريًا وموضوعًا بارزًا في تفاصيل الحداثة الغربية كافة. لعل أهم تمظهرات تلك التفاصيل يكمن في ذلك التناسل المفاهيمي الذي نتج عن الديمقراطية في سياقاتها الغربية، تحت مسميات عديدة مثل حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حرية الفرد، وحرية الفكر والمعتقد، فضلًا عن حرية الاختيار السياسي والتداول على السلطة. تتم ممارسة هذه الحقوق ضمن أفق ديمقراطي يمنح الدولة شرعيتها القانونية والدستورية (Légalité)، ويضفي عليها مشروعيتها السياسية والتاريخية .(Légitimité) الأهم من ذلك كله، إعطاء الديمقراطية جوهرها الفكري والفلسفي ضمن أفق الحداثة الغربية وامتداداتها النهضوية والتنويرية.

لا ندعي هنا الخروج عن المألوف الذي قيل ولا يزال يقال عن الديمقراطية، فالكلمة تضرب بجذورها عميقًا في التاريخ. أقصى ما نطمح إليه هو تقديم حديث متجدد عن المفهوم في ارتباطه بالحداثة ضمن مجالها الغربي، انطلاقًا من اعتقادنا بأن الحداثة تمثل دومًا لحظة متجددة في مقابل القديم. ضمن هذا المنظور، يمكن القول إن الحداثة ليست مفهومًا سوسيولوجيًا أو سياسيًا أو تاريخيًا فحسب، بل هي نمط حضاري يتعارض مع النمط التقليدي الثقافي السابق عليه (سبيلا وبن العالي، 2009، ص 231). الديمقراطية لا تبتعد كثيرًا عن هذا الأفق، إذ غدت في عصرنا ضرورة لا غنى عنها واختيارًا لا مفر منه. فهي معيار

صلاحية الخيارات السياسية والاجتماعية، وهي ما يمنحها بعدها الإنساني (وقيدي، 1997، ص 19).

2. الديمقراطية وسياقاتها:

تتعدّدُ سياقاتُ الديمقراطية تاريخيًا وفكريًا واجتماعيًا وسياسيًا، بحيث لا يمكن اختزالها في نموذجٍ واحد أو تعريفٍ قارّ، إذ تتخذ أشكالًا متنوّعة تبعًا لتحوّلات المجتمعات، مع احتفاظها بجوهرها المركزي المتمثّل في فكرة الشعب بوصفه مصدر السلطة ومبدأ مشروعيتها.

وإذا تجاوزنا التعريفات الكلاسيكية التي تختلف باختلاف المرجعيات النظرية، أمكننا مقاربة الديمقراطية عبر محطّاتٍ كبرى تؤشّر على تحوّلاتها البنيوية. تتمثّل المحطة الأولى في نشأتها داخل الأفق اليوناني، حيث تبلورت ما يمكن تسميته بـ"ديمقراطية المجالس"، وهي صيغة تقوم على المشاركة المباشرة للمواطنين في تدبير الشأن العام، ضمن فضاءٍ تداولي يُنتج القرار عبر النقاش والاختلاف، دون وساطة سلطوية تقليدية، وهو ما مثّل لحظة تأسيسية لفكرة المساواة السياسية (كين، 2023، ص. 37).

غير أنّ هذا النموذج لم يستمرّ بوصفه الشكل الوحيد للديمقراطية، إذ شهدت المرحلة اللاحقة، ابتداءً من القرون الوسطى المتأخرة، تحوّلًا نوعيًا نحو ما يُعرف بالديمقراطية التمثيلية، التي تقوم على مبدأ الانتخاب وتفويض السلطة إلى ممثّلين يمارسونها باسم الشعب ولمدّة محدودة. وقد ارتبط هذا التحوّل ببروز مؤسسات جديدة كالدساتير المكتوبة، والبرلمانات، والأحزاب السياسية، إضافةً إلى ترسيخ مبادئ مثل التداول على السلطة، والاقتراع السري، وحرية الصحافة (كين، 2023، ص. 89–90)، وهو ما وسّع من النطاق الجغرافي والوظيفي لممارسة الحكم الذاتي (كين، 2021، ص. 243).

ومع ذلك، فإنّ التحوّلات التي عرفتها الديمقراطية لا تعني القطيعة التامة مع أشكالها السابقة، بل تكشف عن نوعٍ من الاستمرارية المتحوّلة، حيث تعود بعض ملامح الديمقراطية المباشرة في صيغٍ جديدة، خاصةً في سياق نقد الديمقراطية التمثيلية وما صاحبها من أزمات تمثيلية، حيث تعود "روح ديمقراطية المجالس" في أشكال جديدة (كين، 2023، ص. 167).

وفي سياق التحوّلات المعاصرة، برزت أنماط حديثة مثل "الديمقراطية الرقابية"، التي توسّع من آليات المراقبة والمساءلة، وتتجاوز الحدود التقليدية للمؤسسات السياسية، وقد تعمّمت هذه الصيغة عالميًا بعد الحرب العالمية الثانية (كين، 2023، ص. 168–169).

بهذا المعنى، تبدو الديمقراطية كفكرةٍ عابرة للأزمنة والأمكنة، في حالة تشكّلٍ دائم، تخضع لتحوّلات التاريخ وإكراهات الواقع، وتعيد إنتاج ذاتها باستمرار دون أن تتخلّى عن نواتها الصلبة، أي مبدأ "حكم الشعب". ومن ثمّ، فإنّ كل سياقٍ تاريخي لا يُعيد تعريف الديمقراطية فحسب، بل يفتح أفقًا جديدًا لإعادة التفكير في شروط إمكانها وحدود تحققها.

3. الحداثة أفقًا للديمقراطية: رهانات السياسة:

يُحيلُ الحديث عن الديمقراطية، بالضرورة، إلى مفهومين مركزيين في الفكر الفلسفي والسياسي الحديث، هما الحداثة والتنوير، إذ يصعب الفصل بينهما نظرًا لما بينهما من تداخلٍ إبستمولوجي وتشابكٍ تاريخي. بل إن بعض المقاربات تذهب إلى اعتبار التنوير، في تجلياته الأوروبية المختلفة، الأساس الذي أفرز الحداثة بوصفها مشروعًا فكريًا وحضاريًا متكاملًا (المحمداوي، 2015، ص. 98).

غير أنّ الحداثة، من حيث هي مفهوم، لا تستقيم ضمن تعريفٍ بسيط أو اختزالٍ تاريخي، إذ تشكّلت عبر سيرورة معقّدة من التحوّلات التاريخية والعلمية والفكرية، ولم يتم الوعي بها إلا في لحظات لاحقة على تشكّلها الفعلي. فقد ارتبط مخاضها بسلسلة من الأحداث المفصلية، من قبيل الاكتشافات الجغرافية الكبرى، والتحولات العلمية، والإصلاح الديني، وصولًا إلى التأسيس الفلسفي للذات المفكرة مع الفلسفة الديكارتية، ضمن دينامية تاريخية لم تتوقف إلى اليوم (سبيلا، 2007، ص. 63).

وفي هذا السياق، تمثّل لحظة الوعي الفلسفي بالحداثة، كما تجلّت خصوصًا مع الفلسفة الألمانية، منعطفًا حاسمًا في تحويلها إلى أفقٍ شاملٍ يتجاوز البعد الزمني، ليشمل مجالات متعددة، من السياسة إلى العلم والتقنية، ومن الجماليات إلى الحضارة ككل (محجوب، 2021، ص. 327).

وعندما يُنظر إلى الديمقراطية ضمن هذا الأفق، تتبدّى بوصفها التعبير السياسي الأكثر اكتمالًا عن روح الحداثة، إذ ترتكز على مفاهيم مركزية مثل الحرية، والذاتية، والاستقلال، وهي مفاهيم تأسست داخل المشروع التنويري. فالديمقراطية، في جوهرها، لا

تنفصل عن فكرة الفاعل الاجتماعي الحر، القادر على تنظيم وجوده داخل مجتمع تعددي. وفي هذا الإطار، يؤكد آلان تورين أن الديمقراطية هي النظام الذي يمكّن الفاعلين الاجتماعيين من الفعل الحر داخل فضاء يعترف بتعدد المصالح والأفكار، ويؤسس لوعيٍ بالحقوق الفردية والجماعية (تورين، 2010، ص. 326–327).

غير أنّ الإشكال لا يقف عند حدود الربط بين الديمقراطية والحداثة، بل يتجاوز ذلك إلى صعوبة تحديد مفهوم الحداثة ذاته، باعتبارها ليست مجرد مرحلة تاريخية، بل نمطًا من التفكير يعيد بناء صورة الإنسان بوصفه ذاتًا مستقلة، واعية بذاتها، ومنفصلة عن كل أشكال الوصاية التقليدية. ومن ثمّ، فإن ما يميز الحداثة ليس فقط التحولات العلمية أو الاقتصادية، بل هذا الاكتشاف الجذري للإنسان كـ"أنا مفكر" (سعد الله، 2019، ص. 161).

بذلك، تغدو الحداثة أفقًا نظريًا لا غنى عنه لفهم الديمقراطية، في حين تمثل الديمقراطية الترجمة السياسية الأبرز لمضامين الحداثة، ضمن سيرورة تاريخية مفتوحة على إمكانات متعددة، بقدر ما هي مشروطة بإكراهات الواقع وتحولاته.

4. الديمقراطية والوعي: في إشكالية الذات والحرية:

تبقى مسألة الوعي بالأنا كما تبلورت مع ديكارت مشكلة فلسفية خالصة. ورغم ذلك كان لها شأن عظيم في سياقات الحداثة والديمقراطية معًا. فعلى مستوى نظري تبدو الحداثة في أولى معانيها تأسيسًا لمفهوم جديد للإنسان بوصفه أنا أفكر لا يحتاج إلى الغير. وهذا ما تفصح عنه تجربة الحرية لدى ديكارت بما هي تجربة الفكر المستقل عن الغير (سعد الله، 2019، ص 161).

إن التأكيد على البعد الفكري للعلاقة العضوية بين الحداثة والديمقراطية شرط أساسي لفهم مسارات كل منهما. وسيكون من الضروري التذكير بأنه لا يمكن ممارسة الديمقراطية دون تحقق الحداثة. في حين يمكن قطعًا امتلاك الحداثة دون الديمقراطية. من هنا كان مفهومًا ربط كل ممارسة ديمقراطية حقيقية بالأفق الفكري والحداثي بالمعنى العميق للكلمة. تحيلنا نتيجة هذا الكلام لا محالة إلى حقيقة العلاقة وطبيعتها بين الديمقراطية والحداثة. وهي حقيقة تاريخية ومعرفية بامتياز تجعلنا نعي كنه الحداثة في بعديها الفكري والسياسي معًا. هذا ما يعطي مشروعية لأي حديث عن الديمقراطية في أفقها وبعدها

التنويري. وهو الأمر الذي يضع أمامنا مجموعة من المفاهيم ذات الصلة بالحداثة والديمقراطية معًا.

يبرز مفهوم الحرية مثلًا على رأس تلك المفاهيم. فبدونه لا يستقيم أي معنى للديمقراطية. وكما أشرنا سابقًا بشأن الديمقراطية وجذورها اليونانية فإن الأمر يكاد يتكرر مع مفهوم الحرية. يؤكد المستشرق الألماني فرانز روزنتال ذلك قائلًا: "عندما نضع المستوى القانوني والاجتماعي لنظرية الحرية جانبًا، وننصرف إلى دراسة المستوى الفلسفي والأخلاقي والسياسي والميتافيزيقي للنظرية، فإننا نجد كما هو متوقع سيطرة ملحوظة للأفكار اليونانية في هذا المجال" (روزنتال، 2023، ص 135).

يجدر الانتباه إلى أن استحضار مفهوم الحرية في هذا المجال ليس اعتباطيًا على الإطلاق. فالحرية تشكل مع مفاهيم أخرى عصب الحداثة والتنوير معًا. وإذا كانت الحداثة تمثل أفق السياسة والديمقراطية في سياقاتها الحديثة والمعاصرة فإن الحرية هي المطلب الذي لا محيد عنه. فهو المفهوم الذي يضعنا في قلب سؤال يرتبط بمجال الحريات بالصيغ والصور التي استقر عليها في الأدبيات المرتبطة بتطوره في الخطاب الفلسفي الليبرالي، كما تبلور في الفلسفات السياسية الحديثة التي مهدت الطريق لمختلف الدلالات التي ارتبطت بالمفهوم في صيغه المتعددة والمتطورة (عبد اللطيف، 2020، ص 81).

رغم كل هذا التأطير النظري والفكري والفلسفي والمرجعيات الحداثية والتنويرية التي تقف وراء مفهومي الديمقراطية والحرية، فإن الأمر يكاد يقترب من التعقيد وحتى الاستحالة. يحدث هذا عندما ينزلق المفهومان في شكل انزياح نحو الواقع وتناقضاته ونفاقه وأكاذيبه. في النهاية، فإن ما نسميه حرية أو حرية فكر يمثل أمرًا طوباويًا في العديد من جوانبه. يخبرنا نعوم شومسكي بذلك بكل وضوح وبساطة قائلًا: "إن السيطرة على الفكر أمر جوهري في المجتمعات ذاتها التي هي أكثر حرية وديمقراطية (...) إن من الأهداف الأساسية لأي برنامج جيد للتلقين العقائدي هو تحويل الانتباه بعيدًا عن القوة الفعلية وجذورها والمظاهر الكاذبة التي تتخذها" (شومسكي، 1998، ص 17-345).

هكذا فإن ما يعتري فكرتي الحرية والديمقراطية من شوائب الاستحالة والتعثر والنفاق كان ولا يزال قائمًا. إذ يصعب أن ترد على البال فكرة الحرية دون أن يرافقها شعور ببعض مرارة وشيء من الاضطراب. فهي الانتصار المعلن أبدًا وهي الهزيمة المعادة دومًا، وحكايتها

تضرب بعيدًا في الزمن لتنشأ مع الإنسان ذاته (ابن عاشور، 2012، ص 115). ومع ذلك فإن تاريخ الحرية هو تاريخ الاستحالة (ابن عاشور، 2012، ص 115).

إن أي قراءة نقدية للديمقراطية في مرجعيتها وبعدها الغربي تجعلنا نميط اللثام عن وجهها الحقيقي وما يعتريها من غبار النفاق والتناقض. يصل الأمر إلى درجة أنها كثيرًا ما تتحول إلى مدخل حقيقي للحروب والتدخلات العسكرية المباشرة. ولا يحدث هذا بغرض إعاقة الديمقراطية فحسب، بل لتحويلها إلى حالة انتكاسة. يعرف وليد جنبلاط الديمقراطية بتهكم بأنها نمط من الحكم الإمبريالي، حيث تكون أجواؤها هي الطائرات الأمريكية، وبحورها هي الأساطيل الأمريكية، وقواعدها هي القواعد الأمريكية، وأنظمتها هي أنظمة أمريكية بريطانية، وأنهارها هي قوارب أمريكية، وجبالها هي قوات خاصة أمريكية، وسهولها هي دبابات أمريكية، وقواتها الأمنية هي خدمة المصالح الأمريكية (كين، 2021، ص 1140).

هكذا كلما أمعنا النظر والفهم والتحليل في قاع الحرية والديمقراطية معًا، وحاولنا الكشف عن الخلفيات والمرجعيات التي تقبع وراءهما، خاصة تلك التي نعتناها بالحداثة والتنوير، اصطدمنا بمآلات الواقع وتناقضاته. يصل الأمر إلى حد أن محمد عزيز الحبابي يجعل الحرية والديمقراطية عنوانين لا واقع لهما قائلًا: "الحرية والديمقراطية مفهومان أساسيان في العصر الحاضر. ومعناهما على ما يظهر واضح جدًا وسهل جدًا، إلا أن ذلك الوضوح وتلك السهولة يجعلان الموضوع صعب التحليل. فإذا كان الناس جميعًا يعرفون بالبداهة معنى حرية ومعنى ديمقراطية، فأنا أعترف بدوري بداهة واستدلالًا بأني أجهل كامل الجهل معنى المدلولين السابقين. بل أزيد أني لا أعرف لهما وجودًا في الواقع" (الحبابي، 2014، ص 21).

من هنا كان ضروريًا أن نميز في مقاربتنا وحديثنا عن الحداثة والديمقراطية وغيرها من المفاهيم المتناسلة عنها بين مستويين اثنين. المستوى الأول هو الفكري والمعرفي والفلسفي والأخلاقي والجمالي. والمستوى الثاني هو السياسي والاجتماعي والتاريخي بمعنى الوقائع والأحداث. يدعونا هذا الموقف إلى التساؤل بحدة وبصيغة إشكالية حول أفق الحداثة الغربية وحدودها: "هل وعي الحداثة الأوروبية بزمانها وإشكالياتها يجيز للإنسانية جمعاء الانتماء إلى أفقها، أم هل هذه الإشكاليات التي رافقت صيرورتها تجعل منها بالضرورة حدثًا جغرافيًا وتاريخيًا ومعرفيًا مخصوصًا وغير قابل للتصدير؟" (بن تمسك، 2018، ص 43-44).

يكتسب هذا التساؤل أهميته وجدواه خاصة من باب الاجتهاد النقدي وصعوبات تبيئة مفهوم الحداثة والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها. هكذا سيتعين علينا الاعتراف بأن الحداثة ليست فقط عسيرة على التحديد المفهومي، بل تكاد تكون عصية على الضبط التاريخي وذلك لسببين مترابطين. يتعلق السبب الأول بالمقاصد المضمرة وراء إرادة تثبيت الحداثة في مفهوم نهائي في مسعى لتأسيس سردية جماعية غير قابلة للتظنن. ويتضح في السبب الثاني أن الغاية من محاولة تصنيم الحداثة في سردية قارية أو قومية هي صنيعة المؤرخ الأوروبي الذي يبحث عن ترويج صورة الرجل الأوروبي الأبيض المتفوق الذي استطاع قهر الظلمات بالعلم والعقل (بن تمسك، 2018، ص 44).

إذا ابتعدنا قليلًا عن هذا المستوى الفكري والمعرفي للحداثة وحاولنا ملامسة مستواها السياسي والأيديولوجي والتاريخي، فسيكون من المفيد التساؤل مرة أخرى: "ألا يضمر تحقيب الحداثة في أقانيم تاريخية ثابتة رغبة في تحويل الحداثة إلى أداة للهيمنة القومية والقارية على بقية العالم وهي التي حملت بشائر التحرر الكوني من كل أشكال الهيمنة؟" (بن تمسك، 2018، ص 44).

ينسحب هذا التساؤل تمامًا على الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وغيرها. وسيكون من الوهم تمثل هذه المفاهيم هكذا في المطلق. وهو الأمر الذي يضع هذه المفاهيم كلها وعلى رأسها الحداثة والديمقراطية خارج كل سياق تاريخي ومعرفي وسياسي واجتماعي.

5. نقد التجربة الديمقراطية الحداثية:

يقتضي التفكيرُ في الديمقراطية الحداثية تجاوزَ حدود التمجيد النظري، والانخراط في مساءلةٍ نقدية تكشف ما يعتريها من تناقضات بنيوية، ذلك أنّ هذه التجربة، رغم ادعائها تمثيل الأفق الأرقى للتحرر الإنساني، لم تسلم من مفارقاتٍ عميقة تمسّ جوهرها وممارساتها.

تقوم الديمقراطية الحديثة، في بعدها الفلسفي، على منظومة من القيم المركزية، في مقدمتها الحرية، والمساواة، وحقوق الإنسان، غير أنّ هذه القيم، عند انتقالها من مستوى التنظير إلى مستوى الواقع، تصطدم بإكراهات السياسة ومصالح القوة، فتتحول في كثير من الأحيان إلى أدوات خطابية تُخفي أشكالًا جديدة من الهيمنة. وفي هذا السياق، يشير نعوم شومسكي إلى أن المجتمعات التي تُقدَّم بوصفها الأكثر ديمقراطية تمارس، في الآن

ذاته، آليات معقدة للسيطرة على الفكر وتوجيه الرأي العام، بما يفرغ الحرية من مضمونها النقدي (شومسكي، 1998، ص. 17–345).

ومن جهة أخرى، تكشف الممارسة السياسية الدولية عن توظيف الديمقراطية كذريعة للتدخلات العسكرية وإعادة تشكيل الأنظمة السياسية وفق منطق الهيمنة، وهو ما يجعلها، في بعض السياقات، أداةً لإعادة إنتاج التبعية بدل تحقيق التحرر. وقد عبّر عن هذا البعد النقدي بعض الفاعلين السياسيين حين اعتبروا أن الديمقراطية، في صيغتها المعولمة، لم تعد منفصلة عن مشاريع النفوذ الإمبريالي (كين، 2021، ص. 1140).

ولا يقف النقد عند حدود الممارسة السياسية، بل يمتد إلى البنية المفاهيمية ذاتها، حيث يُطرح سؤالٌ جوهري حول مدى تحقق مفاهيم مثل الحرية والديمقراطية في الواقع. ففي هذا الإطار، يرى محمد عزيز الحبابي أن وضوح هذين المفهومين في الخطاب العام يقابله غموض عميق في التحديد الفلسفي، إلى درجة الشك في وجودهما الفعلي خارج مستوى الشعارات (الحبابي، 2014، ص. 21).

كما أنّ الحداثة، التي تُعدّ الإطار النظري للديمقراطية، ليست بدورها بمنأى عن النقد، إذ يُنظر إليها أحيانًا بوصفها مشروعًا تاريخيًا خاصًا بالسياق الأوروبي، تم تعميمه على نحوٍ يُخفي أبعاده الإيديولوجية. وفي هذا السياق، يطرح بعض الباحثين تساؤلات حادة حول ما إذا كانت الحداثة تمثل أفقًا كونيًا للإنسانية، أم مجرد تجربة حضارية مخصوصة تم تعميمها ضمن منطق الهيمنة الثقافية (بن تمسك، 2018، ص. 43–44).

ويزداد الأمر تعقيدًا عندما تتحول الحداثة إلى سردية مغلقة، يتم من خلالها تثبيت نموذج واحد للإنسان والتاريخ، وهو ما يخدم، في نهاية المطاف، إعادة إنتاج مركزية غربية تُقصي بقية التجارب الإنسانية (بن تمسك، 2018، ص. 44).

بناءً على ذلك، يغدو نقد الديمقراطية الحداثية ضرورةً إبستمولوجية، لا تهدف إلى نفيها، بل إلى تفكيك أوهامها وكشف حدودها، بما يسمح بإعادة التفكير في إمكاناتها خارج منطق التمركز والهيمنة. فالديمقراطية، في نهاية المطاف، ليست معطى نهائيًا، بل مشروع مفتوح، يتطلب مراجعة مستمرة في ضوء التوتر القائم بين المثال الفلسفي والتحقق التاريخي.

6. خاتمة:

تنتهي هذه الدراسة إلى أن الديمقراطية، في أفقها الحداثي، لا يمكن فهمها بوصفها مجرد نظامٍ سياسي مكتمل، بل باعتبارها إشكالية فلسفية مفتوحة تتقاطع فيها رهانات الحرية،

والسلطة، والوعي. ذلك أن الحداثة، التي شكّلت شرط إمكان الديمقراطية، لم تنتج نموذجًا خالصًا لها، بقدر ما أفرزت توترًا دائمًا بين المثال النظري والتجسيد التاريخي.

لقد كشفت المقاربة التحليلية أن الديمقراطية، منذ نشأتها اليونانية إلى صيغها التمثيلية والرقابية، ظلت وفية لفكرة "حكم الشعب"، لكنها في الآن ذاته خضعت لتحولات عميقة أعادت تشكيلها وفق توازنات القوة والمعرفة. وهو ما يجعلها مشروعًا غير مكتمل، يتجدد باستمرار بقدر ما يتعرض للتشويه أو التوظيف الإيديولوجي.

كما تبيّن أن الحداثة، رغم ادعائها الكونية، تحمل في طياتها توترات بنيوية، خاصة حين تتحول إلى أداة معيارية تُفرض على سياقات مغايرة، مما يطرح إشكالية التمركز الغربي وإمكانات التعدد الحضاري.(Habermas, 2001; Eisenstadt, 2000)

ومن جهة أخرى، فإن الخطاب الديمقراطي المعاصر لم يعد بمنأى عن النقد، خاصة في ظل تحوّلات العولمة، وصعود أشكال جديدة من السلطة الناعمة، والتحكم في الوعي عبر وسائل الإعلام والتكنولوجيا، مما يعيد طرح سؤال الحرية في سياق جديد يتجاوز التصورات الكلاسيكية.(Chomsky, 2002; Foucault, 1980)

رغم التأطير النظري والمرجعيات التنويرية، يقترب الأمر من الاستحالة عندما تنزلق المفاهيم نحو الواقع بتناقضاته. يؤكد نعوم شومسكي أن السيطرة على الفكر أمر جوهري في المجتمعات الأكثر حرية، وأن من أهداف التلقين العقائدي تحويل الانتباه بعيدًا عن القوة الفعلية (شومسكي، 1998، ص 17-345). هكذا يشوب فكرة الحرية طابع الاستحالة والنفاق، إذ يصعب أن ترد الفكرة دون أن يرافقها شعور بالمرارة، فهي الانتصار المعلن أبدًا والهزيمة المعادة دومًا (ابن عاشور، 2012، ص 115).

إن أي قراءة نقدية للديمقراطية في مرجعيتها الغربية تميط اللثام عن وجهها الحقيقي، حيث تتحول أحيانًا إلى مدخل للحروب العسكرية. يعبر وليد جنبلاط بتهكم عن أن الديمقراطية باتت نمطًا من الحكم الإمبريالي أدواته الطائرات والأساطيل الأمريكية (جنبلاط، كما ورد في كين، 2021، ص 1140). كلما أمعنا النظر في الخلفيات، نصطدم بمآلات الواقع، حتى أن محمد عزيز الحبابي يرى أن المدلولين رغم وضوحهما النظري يفتقران لوجود حقيقي في الواقع (الحبابي، 2014، ص 21).

من هنا تبرز ضرورة التمييز بين المستوى الفكري الفلسفي والمستوى السياسي التاريخي. يدفعنا هذا إلى التساؤل مع مصطفى بن تمسك حول حدود الحداثة الغربية، وهل يبرر

وعيها بذاتها تصديرها كأفق للإنسانية جمعاء؟ (بن تمسك، 2018، ص 43-44). وعلينا الاعتراف بأن الحداثة عصية على الضبط التاريخي، وأن محاولة جعلها سردية ثابتة قد تضمر رغبة في ترسيخ هيمنة المركزية الأوروبية وتحويلها لأداة هيمنة قومية، رغم أنها حملت بشائر التحرر (بن تمسك، 2018، ص 44). ينسحب هذا التساؤل تمامًا على الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ من الوهم تمثلها خارج سياقاتها التاريخية والمعرفية والسياسية الحقيقية.

بناءً على ذلك، يغدو التفكير في الديمقراطية اليوم تفكيرًا في حدودها بقدر ما هو تفكير في إمكاناتها، حيث لا يمكن اختزالها في نموذج جاهز، بل ينبغي إعادة بنائها ضمن شروط تاريخية وثقافية مخصوصة، تستوعب التعدد وتقاوم الهيمنة. فالديمقراطية، في نهاية المطاف، ليست حقيقة مكتملة، بل سيرورة نقدية دائمة، تتأسس على مساءلة ذاتها باستمرار.

المصادروالمراجع:

1- اللغة العربية

1. ابن عاشور، عياض. (2012). الفاتحة الأخرى: الإسلام وفكر حقوق الإنسان (ترجمة فتحي بن الحاج يحيى). دار الجنوب.
2. بن تمسك، مصطفى. (2018). الحداثة الأوروبية: مسارات التفكير ونهاية الريادة. مؤسسة مؤمنون بلا حدود.
3. تورين، آلان. (2010). نقد الحداثة (ترجمة عبد السلام الطويل). إفريقيا الشرق.
4. الحبابي، محمد عزيز. (2014). من الحريات إلى التحرر. الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
5. روزنتال، فرانز. (2023). مفهوم الحرية في الإسلام (ترجمة معن زيادة ورضوان السيد). دار المدار الإسلامي.
6. سبيلا، محمد. (2007). في الشرط الفلسفي المعاصر. إفريقيا الشرق.
7. سبيلا، محمد، وبن العالي، عبد السلام. (2009). الحداثة الفلسفية: نصوص مختارة. الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
8. سعد الله، سفيان. (2019). الحداثة في العلاقة بين أنطولوجيا الأنا أفكر وواقعية الآخر في فلسفة ديكارت. مجلة عالم الفكر، (180)، 161.
9. شومسكي، نعوم. (1998). إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية.
10. عبد اللطيف، كمال. (2020). في الحداثة والتنوير والشبكات. منشورات المتوسط.
11. كين، جون. (2021). حياة الديمقراطية وموتها (ترجمة محمد العزيز). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
12. كين، جون. (2023). موجز تاريخ الديمقراطية (ترجمة حمزة عامر). جسور للترجمة والنشر.
13. محجوب، محمد أبو هاشم. (2021). في استشكال اليوم الفلسفي: التأملات الفلسفية الثانية. دار كلمة.
14. المحمداوي، علي عبود. (2015). الإشكالية السياسية للحداثة: من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل. كلمة للنشر.
15. وقيدي، محمد. (1997). البعد الديمقراطي. دار الطليعة.

2- اللغة الأجنبية

1. Chomsky, N. (2002). Media control: The spectacular achievements of propaganda. Seven Stories Press.
2. Eisenstadt, S. N. (2000). Multiple modernities. Daedalus, 129(1), 1–29.
3. Foucault, M. (1980). Power/knowledge: Selected interviews and other writings. Pantheon Books.
4. Habermas, J. (2001). The postnational constellation. MIT Press.